



**النمو غير المنتظم: اختبار إسهام القطاع الخاص في نمو الناتج
المحلي الإجمالي في مصر، 1960 - 2000**

محمد سلطان أبو علي

E-mail: sabouali2007@yahoo.com

المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف "
(23-25 مارس 2009 ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية)

”النمو غير المنتظم : اختبار إسهام القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر، 1960 - 2000”

محمد سلطان أبو علي¹

أولاً - مقدمة :

يجذب الفكر الاقتصادي في الوقت الراهن تطبيق نظام السوق الذي يفسح المجال لإسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، مع تركيز دور الحكومة على التوجيه والإشراف . أما دور القطاع العام بمعناه الواسع (أي الحكومة وقطاع الأعمال العام) فيجب أن يتقلص في المجالات الإنتاجية . ومن هنا انتشرت الدعوة إلى الخخصة بمختلف صورها ، بدءاً بإدارة وحدات القطاع العام على أسس تجارية تشبه إدارة القطاع الخاص، إلى تجميد الاستثمارات العامة مع مساهمة القطاع الخاص في توسعات المشروعات العامة، فبيع القطاع العام للقطاع الخاص أو ما يعرف بالتصفوية . والفلسفة الكامنة وراء ذلك هي أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في أداء الأعمال عن القطاع العام .

أما الفلسفة التي سادت في منتصف القرن العشرين في أعقاب حصول كثير من الدول النامية على إستقلالها فإنها تختلف اختلافاً جذرياً مع الفلسفة السابقة . إذ كان من المعتقد أن القطاع العام وملكية الدولة لعناصر الإنتاج يؤديان إلى الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية . ومن ثم إنتشرت حركة التأميم في كثير من الدول النامية، وتقلص دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي . إلا أن هذا الاتجاه قد إقلب في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانتشار فلسفة "ريجان" في إدارة الاقتصاد² .

ولقد مرت فترة زمنية كافية في ظل الفلسفتين في الوقت الحديث على كثير من الدول - ومن بينها مصر - بحيث يمكن تقييم دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من الناحية الواقعية وليست النظرية . ومن الممكن أن يتم التقييم إما على المستوى الميكرواقتصادي أو المستوى الماكرواقتصادي . وفي إطار التحليل الأول أجريت دراسات على الوحدات التي تم خصخصتها لبيان أثر الخخصة على كفاءة أداء هذه الوحدات بمؤشرات مثل معدل الربحية والعائد على رأس المال والأثر على التوظيف والعمالة وغيرها (Omran, 2004 and 2007; USAID/TAPRII,2007) .

¹ يود الكاتب أن يشكر الدكتورة هالة سلطان أبو علي، المدرسة بقسم الاقتصاد ، بكلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة على إجراء تقديرات نماذج الأنداد الواردة بالورقة .

² ضرب الاقتصاد العالمي مؤخراً إعصار مالي مدمر، يهدد بحدوث كساد كبير كذلك الذي ساد في العالم في فترة 1929-1932، ويذكر العالم بالدورات الاقتصادية التي كانت من سمات الرأسمالية في الماضي . ويطالب كثير من الأصوات بإعادة الرقابة المباشرة وتدخّل الدولة بل قامت بعض الدول (بريطانيا مثلاً) بتأميم بعض البنوك وشركات التمويل .

وأظهرت هذه الدراسات تباين النتائج بين تحسن الأداء أو تدهوره أو عدم وضوح الأثر، ولكن يبدو أن الاتجاه الغالب هو أثر إيجابي للخصخصة على كفاءة أداء المشروعات التي تمت خصخصتها .

والترقيم على المستوى الماكرو اقتصادي يمكن أن يتم باستخدام متغيرات مختلفة، ربما يكون أفضل المؤشرات على ذلك هو الأثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى الإجابة على التساؤل عما إذا كان هناك إختلاف معنوي إحصائياً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد الخصخصة عن نظيره في ظل القطاع العام أم لا؟ وإذا كان هناك إختلاف معنوي فما هي أسباب ذلك؟

ومن ناحية أخرى، أجريت دراسات عديدة على مصادر النمو في الاقتصاد القومي . و ترجع بعض هذه الدراسات (Solow,1957) النمو لعوامل ثلاثة هي كمية العمل، وكمية رأس المال، والتقدم التكنولوجي أو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج . وأصبح من المسلم به أن المصدر الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي هو ارتفاع الإنتاجية الكلية للعوامل أي انتقال دوال الإنتاج إلى أعلى باستمرار . وبالرغم من التسليم بأن عملية التنمية الاقتصادية وانتقال الدول من التخلف إلى التقدم عملية مركبة تتوقف على عوامل سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية عدة، وأن إطلاق مفعولها في مجتمع أو آخر مازال مجهولاً، فإن إعداد الخطط من أجل التنمية يتم في معظم الدول النامية على أساس نموذج هارود ودومار، أي أن معدل النمو يتوقف على كل من نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي والنسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج . غير أن نتائج الدراسات التي تربط بين الاستثمار ومعدل النمو وجدت أن الاستثمار وحده لا يفسر الجزء الأكبر من معدل النمو في كثير من الدول النامية . وبالرغم من الإشارة إلى عديد من العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإنه مازال هناك العديد من الجوانب الغامضة التي تحتاج إلى تفسير.³

والسؤال الذي نود أن نجيب عليه في هذه الورقة هو: هل أدى الاتجاه نحو الخصخصة وإفساح المجال واسعا للقطاع الخاص إلى التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 1960-2000 أم لا؟ وهذه الفترة تسمح لنا باختبار صحة هذه الفرضية إذ إن الفترة من 1960 إلى نحو 1973 تتميز أساساً بسيطرة القطاع العام ، في حين أنه في أعقاب الانفتاح الاقتصادي، المتضمن فيما يسمى بـ " ورقة أكتوبر 1974"، تزايد دور القطاع الخاص حتى أصبح هو المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الاستثمار، وتوليد فرص العمل وغيرها . فهل توجد فروق

³ وبالنسبة لمصر وجد د . إبراهيم العيسوي (العيسوي 2007) أن نصيب القطاع الخاص قد تزايد خلال ثلث القرن الماضي، وأن معدل نموه كان أكبر من معدل نمو القطاع العام . ووجدت دراسة فوزي والمغربل، 2004، أنه لا توجد علاقة تنافسية أو تكاملية بين الاستثمارين الخاص والعام . أما خالد أكرام (Ikram,2006) فقد وجد أن المحدد الرئيسي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان التكوين الرأسمالي الإجمالي بغض النظر عن هيكل الملكية . وقد مجتث دراسة خير الدين ومرسى (Kheir-el-Din&Morsi,2007) في مصادر النمو في الاقتصاد المصري، كما لاحظت عدم انتظامه خلال الفترة 1960-1998 مع تصاحب التقلبات في معدل النمو مع التغير في المناخ السياسي والأحوال الاجتماعية والاقتصادية .

إحصائية معنوية فى معدلات نمو الناتج الحلى الإجمالى بين الفترتين أم لا؟ وإن وجدت، فما هى أسباب ذلك؟ وهل تعود إلى نمو دور القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى أم إلى غيرها؟

وتنتقل الورقة بعد هذه المقدمة إلى استعراض الأدبيات الاقتصادية المرتبطة بدور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية، وفى القسم الثالث نعرض للدراسات التطبيقية فى هذا المجال. أما القسم الرابع فيعرض للنموذج والبيانات المستخدمة فى تقديره، وفى القسم الخامس نعرض لنتائج التقديرات وتحليلها، وتختتم الورقة بالخلاصة فى القسم السادس.

ثانياً – الأدبيات الاقتصادية لدور القطاع الخاص فى التنمية :

تظهر القراءة المتأنية لتاريخ الفكر الاقتصادى أن الهدف الأساسى للنشاط الاقتصادى هو اشباع الرغبات الاقتصادية للأفراد والمجتمعات. ويتم ذلك عن طريق تنمية ثروات الأمم وعدالة توزيع الناتج. ويختلف نظام اقتصادى عن آخر فيما يتعلق بالوسائل التى يتم بها تحقيق هذين الهدفين، والفلسفة الأساسية التى تنظم علاقات الملكية والروابط الاجتماعية ونطاق الحريات العامة... الخ.

وقد أكدت المدرسة الكلاسيكية - وخاصة سميث وريكاردو وميل - أن التنمية تعتمد على توافر المدخرات التى توجه إلى الاستثمار. وذكر سميث (Smith, 1776) أن الادخار مع نمو السكان والميل نحو التخصص وتقسيم العمل بالإضافة إلى استخدام الآلات تعمل جميعها على زيادة إنتاجية العامل، مما ينعكس فى النهاية على تحقيق التنمية الاقتصادية. أما بالنسبة لدور كل من الدولة والقطاع الخاص فى التنمية، فقد قرر سميث أن النشاط الاقتصادى يجب أن يتم عن طريق القطاع الخاص (الأفراد)، وأن الدور الرئيسى للدولة يقتصر على الأمن والعدالة والدفاع، وهو ما عبر عنه بمصطلح "الدولة الحارسة". ويمارس الأفراد النشاط الاقتصادى بدافع المصلحة الذاتية، وفى سعيهم وراء ذلك سوف تتحقق المصلحة العامة عن طريق "اليد الخفية"⁴.

أما كارل ماركس (K. Marx, 1909) فقد تنبأ بسقوط الرأسمالية اعتماداً على منطق المادية الديالكتيكية. وقد قرر أن زيادة تراكم رأس المال سوف تؤدي إلى خفض "معدل الربح" ومن ثم ينخفض معدل النمو، وذلك استناداً إلى مبدأ انخفاض معدل "فائض القيمة". ويحاول أصحاب رأس المال زيادة أرباحهم عن طريق إحلال الآلة محل العامل، مما يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية للعمال، وتزايد "جيش العاطلين"، وكل هذه الظروف تؤدي فى النهاية إلى انهيار الرأسمالية، ولا يكون للقطاع الخاص وجود.

⁴ ص 423 من الطبعة المشار إليها فى الهوامش.

أما شومبيتر (J. Schumpeter, 1934) فيؤكد في نظريته للتنمية الاقتصادية على الدور المحوري للمنظم، وهو المبتكر الذى ينهض بالتنمية الاقتصادية. ويتم الابتكار عن طريق إنتاج سلع جديدة، أو استخدام وسائل جديدة تنتج قدراً أكبر من السلع بذات القدر من مستلزمات الإنتاج، أو فتح أسواق جديدة لم تدخلها منتجات البلد من قبل، أو اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام. وفى التحليل النهائى يعتقد شومبيتر فى إمكان تحقيق النمو فى ظل النظم الاقتصادية المختلفة رأسمالية كانت أم اشتراكية، أى أن طبيعة ملكية الموارد فى المجتمع ليست عاملاً حاسماً فى عملية التنمية الاقتصادية.

أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة فقد انصب اهتمامها على الاقتصاد الوحى والتغيرات الحدية، ومن ثم لم يهتموا كثيراً بموضوع التنمية، ودرجة النشاط الاقتصادى، إلى أن حدث الكساد الكبير 1929-1932. وثبت خطأ الافتراض الكلاسيكى بأن النظام الاقتصادى يعمل بطاقته الكاملة. وأن الإفراط أو التفریط فى الإنتاج ما هو إلا حدث طارئ سرعان ما يزول. وكانت النظرية العامة لكينز (Keynes, 1936) هى المخرج من الأزمة عن طريق زيادة الطلب الفعّال من أجل علاج هذا الكساد العظيم. ونتج عن ذلك زيادة النفقات العامة والاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية الكبرى دون المساس الجوهري باعتماد النظام الرأسمالى على القطاع الخاص فى أداء النشاط الاقتصادى المباشر.

ومع حصول العديد من الدول النامية فى أفريقيا وآسيا على استقلالها السياسى من الدول المستعمرة، ورغبتها فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة، طبقت إلى حد كبير النموذج السوفيتى الذى حقق معدلات نمو سريعة فى العقود الأولى من تطبيق النظام الاشتراكى، ومن هنا زادت حركات التأميم وارتفعت نسبة القطاع العام فى النشاط الاقتصادى المباشر فى كثير من هذه الدول.

غير أن دعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريجان إلى اتباع "الاقتصاديات الريجانية" التى تعتمد على الملكية الخاصة، والترتيبات الصديقة لنظام السوق، ومواكبة ذلك مع الدعوة للعملة، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة كبرى، أدى كل ذلك إلى تطبيق الخصخصة بصورها المتعددة. والتبرير الأساسى الظاهر لذلك هو زيادة كفاءة أداء النظام الاقتصادى، مما دفع كثيراً من الكتاب - ومنهم على سبيل المثال فوكوياما إلى القول بأن النظام الرأسمالى هو النظام الأبدي وأنه نهاية التاريخ. غير أن الدول النامية لم تستفد من العملة، وزادت حدة عدم عدالة توزيع الناتج العالمى لصالح الدول الغنية مما أثار المعارضة الشديدة ضد العملة ونظام السوق البحت.

وأخيرا تلقت الأصوات المعارضة للرأسمالية البحتة والاعتماد المتزايد على قوى السوق والقطاع الخاص دعما قويا مجدوث الأزمة التمويلية العالمية المعاصرة والتي دفعت إلى التدخل المباشر للدولة، وتأمين بعض البنوك والشركات. وقويت الدعوة إلى ضرورة الرقابة القوية وعدم ترك الأمور لقوى السوق وحدها .

وهكذا يتبين التفاعل بين النظرية والتطبيق . ولم يعد النظام الرأسمالى هو النظام البحت الذى شعاره "دعه يعمل دعه يمر" . ووجدت مطالبات بإقامة نظام يقوم على الطريق الثالث بحيث يجمع بين العدالة والنمو، والتوازن بين الصالح العام والمصالح الخاصة .

ومن هنا نبعت فكرة هذه الورقة وهى: هل تساند التجربة المصرية القول بأن زيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى؟ أم لا؟ ومن المسلم به أن علم الاقتصاد لم يصل بعد إلى مرحلة العلوم المنضبطة؟ وتشكك فى أن يحدث ذلك، نظرا لأنه يتعلق بسلوك وتصرفات الانسان التى يتعذر تنميطها، كما فى حالة علم الفيزيقا أو الكيمياء . ولكن من المؤكد أن النظم الاقتصادية سوف يتواتر عليها دخول التغيير الذى هو الثابت الوحيد فى الحياة، سعيا وراء الأفضل والأصح .

ثالثاً - المنهجية والبيانات :

لكي يتم إجراء اختبار صحة الفرض الرئيسى للورقة، وهو مدى أثر حجم القطاع الخاص على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر للفترة 1960-2000، سوف تقارن الفرق بين متوسطات المتغيرات المختلفة لفترة هيمنة القطاع العام 1960-1973 مع فترة تزايد دور القطاع الخاص اعتبارا من ورقة أكتوبر 1974 إلى 2000. وبعد ذلك نحاول تفسير معدل النمو المشاهد خلال الفترة بأكملها، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد باستخدام المتغيرات التى يتوقع أن تفسر تغيرات معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، ومن بينها مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى والاستثمار الكلى.

أ- النموذج :

والنموذج الذى سوف نستخدمه هو نموذج الانحدار المتعدد . والصيغة العامة للنموذج هى:

$$م = أ_1 + أ_2خ + أ_3ث_د + أ_4ث_هـ + أ_5ص + أ_6ت + أ_7ن + أ_8ق_ع + أ_9وق + أ_10د + ط$$

حيث

م = % المعدل السنوى لنمو الناتج المحلى الإجمالى .

خ = % نصيب القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى .

- ث = % للاستثمار الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى .
- ث = % إستثمار القطاع الخاص إلى الاستثمار الكلى .
- ص = % الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى .
- ت = % معدل التضخم السنوى .
- ن = % الانفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى .
- ق = % الائتمان المحلى من البنوك للقطاع الخاص كنسبة من ن.م.أ .
- ق = % الائتمان المحلى للقطاع الخاص كنسبة من ن.م.أ .
- د = متغيرات صورية .
- ط = حد الخطأ
- أ₁، أ₂، ...، أ₁₀ = معلمات

وسوف يتم إجراء انحدار بسيط للمتغير التابع مع بعض المتغيرات المستقلة. مثال ذلك، اختبار ما إذا كانت نسبة الاستثمار الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى هى المفسر الاساسى لمعدل النمو، كما يقول بذلك نموذج هارود ودومار. وكذلك سيجرى تقدير تنوعات انحدار متعدد من هذا النموذج فى محاولة لاختيار أفضلها (أنظر الملحق رقم 3 لبيان نتائج التقدير المختلفة). والطريقة المتبعة فى التقدير هى طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

ب- البيانات :

أخذت البيانات المستخدمة فى تقدير نماذج الدراسة أساساً من وثيقة وزارة التخطيط (وزارة التخطيط، أغسطس 2000). وتم استبعاد السنوات 70/69 و 1975 و 1982/81 و 2000/1999 نظراً لعدم معقولية معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فيها، والتي بلغت لهذه السنوات على التوالى 42.3% و 48.4% و 159.0% و 14.5% وكانت الوثيقة المشار إليها هى مصدر البيانات عن المتغيرات م و خ و ث و ث . أما المتغيرات الأخرى فمصدر بياناتها هو مؤشرات التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولى (World Bank, 2007). ومن الملاحظ أن هذه البيانات جميعها لا تختلف جوهرياً عن البيانات التى تصدرها وزارة التخطيط القومى (حالياً وزارة التنمية الاقتصادية) إذ إن هذه الأخيرة هى المصدر الرسمى للبيانات (أنظر الملحق رقم 1).

ولاشك أن النتائج التى سوف يتم التوصل إليها تعتمد على جودة البيانات. ومن الطبيعى أن البيانات المستخدمة بها نسبة من عدم الدقة شأنها شأن البيانات فى كثير من الدول. وهذه ملحوظة يجب أخذها فى الحسبان عند تفسير نتائج التقدير أو استخلاص النتائج.

رابعاً – النتائج والتحليل :

لاختبار ما إذا كانت زيادة نصيب القطاع الخاص في الاقتصاد القومي لها تأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أم لا، وإن وجد ففى أى اتجاه كان، أجرينا اختبارات الفرق بين متوسطات الفترتين ومجموعة فرعية منها قبل تقدير نموذج الانحدار، ثم بعد ذلك أجرينا تحليل الانحدار، وكانت النتائج على النحو التالي:

1- الاختلاف بين متوسطات المتغيرات :

في ضوء السياسات المعلنة لمصر خلال الفترة 1960-2000 يمكن تقسيم الفترة إلى جزأين هما: الجزء الأول من 1960 إلى 1973 هو فترة هيمنة القطاع العام، أما الجزء الثانى فيشمل السنوات من 1974 إلى 2000، وقد اتجهت السياسات الاقتصادية خلاله نحو اقتصاديات السوق، وفتح المجال واسعا لنشاط القطاع الخاص. والسؤال الآن هو: هل توجد فروق معنوية احصائيا بين متوسطات المتغيرات المستخدمة فى التحليل للفترتين أم لا؟

(أ) متوسط معدل النمو

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى 5.05% سنويا فى الفترة الأولى، فى حين كان 6.4% سنويا للفترة الثانية. ولاختبار معنوية الفرق بينهما إحصائيا أجرينا ما يلي:

- باختبار t-Student ، لم يكن الفرق معنويا حيث كان الانحراف المعياري للفترة الأولى 2.42 وللفترة الثانية 3.71، وقيمة المخبر الاحصائي $t = 1.14$.

- ووبتطبيق اختبار مان ويتنى اللا معلمى non-parametric تبين أن $z = 0.96$ وهى غير معنوية حيث إن المعنوية تتطلب أن تكون قيمة $z = 2.0$.

- وبإجراء تحليل التباين ANOVA بتقسيم الفترة الثانية إلى قسمين قبل 1991 (بداية سنة الاصلاح الاقتصادي)⁵ وبعده، تبين أن متوسط معدل النمو للفترة (74-91) = 6.92% ، والانحراف المعياري 3.6 ، ومتوسط معدل

⁵ يرجع السبب الرئيسي في هذا التقسيم إلى أن عام 1991 وما بعده شهد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي اقضى تقييد الطلب - أي تخفيض معدل النمو الاقتصادي - عمدا من أجل ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية، على أن يبدأ بعد ذلك الانطلاق الاقتصادي على أسس سليمة. ويمكن أن نتحقق من ذلك جليا بالنظر إلى متوسط معدل النمو الاقتصادي الذي انخفض إلى حوالى 5.4% فى الفترة 1991-2000 فى حين كان 6.92% فى الفترة التالية لعام 1995/94. وبلغ معدل النمو أدناه فى السنتين 1992/91 و 1993/92 حيث كان يدور حول 1% سنويا.

نمو الفترة (91-2000) = 5.39% والانحراف المعياري 3.97. وباختبار فرض العدم نجد أن هذه المتوسطات الثلاثة، أي للفترتين سالفتي الذكر مضافا إليها الفترة 60-1973، لا تختلف معنويا عن بعضها البعض حيث كانت قيمة $F = 1.23$ ، ومن ثم لا نستطيع رفض فرض العدم، أي أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين متوسطات الفترات الثلاث.

- ومن مجمل هذه الاختبارات يتبين أنه لا يوجد تأثير معنوي لنوع الملكية في متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة التي ساد فيها القطاع العام (1960-1973) عن متوسط الفترة التي تزايد فيها دور القطاع الخاص (1974-2000). والاستثناء الذي يرد على النتيجة السابقة هو عقد 1974-1983 حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 9.45% وانحراف معياري قدره 3.27. وهذا المتوسط يختلف اختلافا معنويا احصائيا عن متوسط الفترة كلها باستبعاد هذا العقد أي للسنوات 1960-73 و 1984-2000- الذي بلغ 4.95% سنويا بانحراف معياري قدره 2.69 وكانت قيمة $t = 3.98$ أي أن الاختلاف معنوي عند مستوى 1%.

- وبالمثل، فإن سنوات الخطة الخمسية الأولى 1961/1960 - 1965/64 حققت متوسط معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعا نسبيا قدره 6.64% وانحراف معياري قدره 2.72 في حين كان المتوسط السنوي في بقية الفترة الأولى (1965-1973) قدره 4.64% وانحراف معياري 2.59. ولا يختلف متوسط معدل النمو في الفترة 61/60 - 1965/64 اختلافا معنويا احصائيا عن الفترة 1974-1983 حيث كانت قيمة $t = 1.53$.

- ومن ثم يلاحظ أن الجزء الأول من الفترة الأولى شاهد نمو مرتفعا نسبيا في حين أن الجزء الثاني قد عانى من حرب اليمن، وهزيمة يونيو 1967 مما ألحق أضرارا جسيمة بالناتج المحلي الإجمالي، وجعل معدل النمو سالبا في العامين 1967/66 (-2.0%) و 1968/67 (-3.1%) وباختبار معنوية الفرق بين جزئي الفترتين اللتين تميزتا بارتفاع معدل النمو، أي 1961/60 - 1965/1964 و 1973-1984، نجد أن متوسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيهما لا يوجد بينهما اختلاف معنوي حيث بلغت قيمة $t = 1.53$.

نخلص من كل ما سبق إلى القول بأنه لا يوجد اختلاف معنوي إحصائيا في متوسط معدل النمو السنوي بين فترة هيمنة القطاع العام وفترة تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري. كما أن الفترة الأولى شهدت في بعض سنواتها ارتفاعا في متوسط معدل النمو عن المتوسط العام وكذلك بعض سنوات الفترة الثانية، ولا يوجد اختلاف معنوي احصائيا بين متوسط معدل النمو لسنوات الرواج هذه.

(ب) متوسط مساهمة القطاع الخاص في نمو م.أ.

يتبين من الجدول رقم (1) أن النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى بلغت 57.0% وبانحراف معيارى 4.87 للفترة 1960-1973 فى حين كان هذان المؤشران 60.85% و 6.85 للفترة 1973-2000، وأن قيمة ت = -2.0 وهى معنوية احصائيا عند مستوى 10%. وربما يعود السبب الرئيسى لعدم كبر الفرق فى هذه النسبة بين الفترتين إلى القطاع الزراعى الذى ظل فى يد القطاع الخاص طوال سنوات الدراسة، وإلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع غير الرسمى فى مصر وهو أيضا من القطاع الخاص. ومع ذلك فإن النتيجة الحالية تظهر إختلاف الوزن النسبى لدور القطاع الخاص بين الفترتين، ولكن بمعنوية احصائية منخفضة بعض الشيء. ومن الجدير بالذكر، أن مساهمة القطاع الخاص فى ن . م . أ. فى فترة النمو المرتفع، أى 74-1983، كانت 54.26% وبانحراف معيارى قدره 3.45 فى حين كان هذان المؤشران 61.4% و 6.27 على التوالى لبقية الفترة بأكملها، أى السنوات 60-1973 و 1984-2000.

جدول رقم (1) : متوسط المتغيرات للفترتين 1973-60 و 2000-1974

المتغير	1973-1960	2000-1974	قيمة ت
% متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.أ.) الانحراف المعياري	5.05 2.42	6.4 3.7	-1.14 غير معنوي
% مساهمة القطاع الخاص في ن.م.أ. الانحراف المعياري	57.0 4.87	60.85 6.85	-2.0 معنوي 10%
% نسبة الاستثمار الكلي إلى ن.م.أ. الانحراف المعياري	14.79 2.74	24.73 5.84	-7.24 معنوي 1%
% مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الكلي الانحراف المعياري	12.03 3.53	37.69 5.84	-8.37 معنوي 1%
% متوسط معدل التضخم السنوي الانحراف المعياري	3.27 4.62	11.58 6.15	-4.95 معنوي
% الصادرات إلى ن.م.أ. الانحراف المعياري	16.04 2.39	21.19 4.98	-4.68 بمستوى معنوية 1%
% الانفاق الحكومي كنسبة من ن.م.أ. الانحراف المعياري	21.92 3.65	14.49 4.44	5.34 بمستوى معنوية 1%
% الائتمان المحلي من البنوك للقطاع الخاص كنسبة من ن.م.أ. الانحراف المعياري	53.17 2.59	95.31 16.97	-13.66 بمستوى معنوية 1%
% الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة من ن.م.أ. الانحراف المعياري	18.76 2.68	36.37 14.5	-6.6 بمستوى معنوي 1%

وكانت قيمة ت = -4.47 أى أن نصيب القطاع الخاص في ن.م.أ. في فترة النمو السريع كان أقل من نظيره لبقية الفترة عند مستوى معنوية احصائية 1%. وتشير الإشارة السالبة لقيمة ت إلى تزايد معدل النمو مع انخفاض نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

(ت) متوسط نسبة الاستثمار الكلى

باختبار الفرق بين متوسط النسبة المئوية للاستثمار الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى للفترتين يتبين أن المتوسطين كانا 14.79% و 24.73% وبانحراف معيارى 2.74 و 5.84 للفترتين على التوالى. وكانت قيمة $t = -7.24$. وهذا يبين أن الاختلاف كان معنويا على الرغم من عدم معنوية الاختلاف بين متوسطى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى. وهذا مما يشير إلى انخفاض كفاءة الاستثمارات فى الفترة الثانية نسبيا بالمقارنة للفترة الأولى.

(ث) معدل التضخم

أظهرت بعض الدراسات أن معدل التضخم إلى "عتبة" معينة يساعد على الاسراع بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وبعد هذه العتبة يصبح أثر ارتفاع معدل التضخم على معدل النمو سالبا، فهل كان هناك اختلاف معنوى فى متوسط معدل التضخم بين الفترتين. لقد بلغ متوسط المعدل السنوى للتضخم فى الفترة الأولى 3.27% وبانحراف معيارى 4.62 فى حين كانا 11.58% و 6.15 للفترة الثانية، وكانت قيمة $t = -4.95$ أى أن الفرق بينهما معنوي. (أنظر الجدول رقم 1).

(ج) متوسط نسبة الصادرات إلى ن.م.أ

من الممكن نظريا أن تلعب الصادرات دورا ايجابيا فى معدل النمو، ويتبين من الجدول رقم 1 أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة الثانية كانت أعلى منها للفترة الأولى حيث بلغت قيمة $t = -4.68$ ، أى أن الاختلاف بين المتوسطين معنوى إحصائيا.

(ح) متوسط نسبة الانفاق الحكومى إلى ن.م.أ

من المسلم به أن الانفاق الحكومى هو جزء من الطلب النهائى الفعال الذى ينشط الاقتصاد القومى. ويلاحظ من الجدول رقم 1 أن متوسط نسبة الانفاق الحكومى إلى ن.م.أ فى الفترة الثانية قد انخفض إلى 14.49% بالمقارنة إلى 21.92% للفترة الأولى، وأن هذا الاختلاف كان معنويا حيث بلغت قيمة $t = -5.34$. وربما كان السبب فى انخفاض هذه النسبة راجعا أساسا إلى انخفاض نسبة الانفاق على التسليح بعد انتصار أكتوبر 1973.

(خ) متوسط نسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى ن.م.أ

يظهر الجدول رقم 1 أن نسبة التمويل المتاح للقطاع الخاص قد تزايدت بطريقة كبيرة ومعنوية إحصائية في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وأن قيمة ت للفرق بين المتوسطين كانت -6.6 للائتمان المحلي للقطاع الخاص، وللائتمان المحلي من البنوك للقطاع الخاص على التوالي 13.66 وهما معنويان عند مستوى 1%.

وبالرجوع إلى الجدول رقم 1، يتبين أن الاختلاف في متوسط الفترتين للمتغيرات المفسرة كان معنويًا بالنسبة لمعدل التضخم، ومعنويًا بطريقة هامشية بالنسبة لمتوسط النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. أما بقية المتغيرات المفسرة فقد كانت متوسطاتها مختلفة اختلافًا معنويًا بمستوى 1%. وكي نحدد مدى قدرة هذه المتغيرات على تفسير الاختلاف في متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الفترتين ننقل إلى تقدير معادلات إنحدار النموذج المستخدم.

2- نماذج الانحدار:

أجرينا تقدير أكثر من 34 نموذج انحدار باستخدام توافيق مختلفة من المتغيرات المفسرة السابق ذكرها في محاولة للتوصل إلى أفضل هذه النماذج.

وحيث إن النماذج تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية فكان من الضروري الكشف عن مدى سكونها Stationary. وقد تبين باختبار جذر الوحدة unit root test ما يلي:

أ. أن سلسلة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ساكنة.

ب. السلاسل الزمنية لبقية المتغيرات المفسرة تعاني من عدم السكون. (انظر الجدول رقم 2)

جدول (2): اختبار ديكي- فولر لجذر الوحدة

المتغيرات الثابت والاتجاه	م	خ	ث هـ	الفروق الأولى ث هـ	ث ع	الفروق الأولى ث هـ
وجود الثابت	-4.23*** (0.0006)	-1.516 (0.5259)	-1.714 (0.4241)	-4.365*** (0.0003)	0.359 (0.981)	-4.317*** (0.0004)
وجود الثابت والاتجاه	-4.2*** (0.0044)	-3.52** (0.0362)	-1.81 (0.7012)	-4.298*** (0.0031)	-2.361 (0.4)	-4.451*** (0.0012)

ملحوظات : الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة إحصاءات المعنوية

* معنوي عند مستوى 10%

** معنوي عند مستوى 5%

*** معنوي عند مستوى 1%

وبإجراء اختبار ديكي - فولر لجذر الوحدة تبين من الجدول رقم 2 أن السلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (م) معنوية إحصائياً بوجود الثابت وبالطاب والاتجاه، ومن ثم تعتبر سلسلته ساكنة وتستخدم كما هي في معادلات الانحدار. أما المتغيران؛ الاستثمار الكلي كسبة من الناتج المحلي الإجمالي ث^٤ وكذلك نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الكلي (ث^٤) فهما غير ساكنين.

ولتحليل هذه السلاسل من عدم السكون (أو الاتجاه العام) تم أخذ الفروق الأولى للمتغيرات المختلفة غير الساكنة، وإعادة إجراء اختبار جذر الوحدة ثبت سكون سلاسل الفروق الأولى لكل من ث^٤ و ث^٤، ومن ثم أجريت تقديرات معادلات الانحدار بناء على السلاسل الزمنية للفروق لهذه المتغيرات من أجل سلامة التطبيق.

وقد تم تقدير 34 نموذج انحدار تظهر في الملحق رقم 2. ويعرض الجدول رقم 3 بعض هذه النماذج. وأهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه النماذج هي:

(أ) أن أعلى معامل تحديد كان 46.15% في النموذج رقم 7، ولم يكن الثابت معنويًا، أما المتغيرات المفسرة وهي الاستثمار الكلي، ونصيب الاستثمار الخاص في الاستثمار الكلي ومعدل التضخم فقد كانت جميعها معنوية عند مستوى 5%. وتشير هذه المعادلة إلى أن حوالي 54% من التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تُفسر بمتغيرات أخرى غير ظاهرة فيها.

(ب) تفسير معدل النمو بنسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (النموذج رقم 12) يتبين أن الحد الثابت غير معنوي، في حين أن المتغير المفسر معنوي إحصائياً عند مستوى 5%، غير أن معامل التحديد منخفض إذ يعادل 22.92%.

(ت) بإدخال نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (خ) في معادلة الانحدار نجد أنه معنوي عند مستوى 5% (نموذج رقم 3) وكذلك كان الاستثمار الكلي ومعدل التضخم معنويًا في هذه العلاقة، والقوة التفسيرية لهذه المعادلة = 31.26%.

(ث) أن معظم معادلات الانحدار التي احتوت على متغير التمويل للقطاع الخاص كانت معلماته معنوية، وهذا يظهر أهمية توافر التمويل للعمل على رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(ج) ظهرت نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى فى تسع معادلات وكانت معنوية فى ثمانية منها عند مستوى 5%، ولم تكن معنوية فى واحدة فقط. الأ أن معامل التجديد فى المعادلات التى كان فيها هذا المتغير معنويا تراوح بين 29.38% و 12.05% على الرغم من وجود متغيرات مستقلة أخرى. وهذا يشير إلى ضعف تفسير معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى.

(ح) يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار إلى الاستثمار الكلى ليست لها أهمية كبيرة بالمقارنة للنسبة الكلية للاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى. فقد ظهر هذا المتغير، أى ث، (نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الكلى) فى 23 نموذجا، وكانت غير معنوية فى 14 نموذجا ومعنوية عند مستوى 10% فى 4 نماذج، ومعنوية عند مستوى 5% فى خمسة نماذج.

(خ) أن جميع النماذج التى ظهرت فيها التجارة الدولية، أو الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لم تكن معنوية إحصائيا فى التأثير على معدل النمو وهذه نتيجة مختلفة مما وجد فى الدراسات السابقة.

(د) ظهرت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كمتغير مستقل فى 17 نموذجا، وكانت معنوية عند مستوى 1% فى 4 نماذج فقط، وعند مستوى معنوية 5% فى نموذجين، وغير معنوية فى احد عشر نموذجا، وهذه نتيجة غير متوقعة.

(ذ) المتغيرات الصورية التى تعبر عن اختلاف فلسفة الإدارة السياسية خلال فترتى الرئيسين الراحلين جمال عبد الناصر وأنور السادات لم تكن معنوية إحصائيا.

جدول (3): بعض نماذج الانحدار المقدرة لتفسير معدل النمو

رقم النموذج					المتغيرات
28	24	12	7	3	
*5.416 (3.176)	2.081- (3.791)	0.7684 (1.612)	6.773- (5.266)	**5.648 (0.4976)	الثابت
				**0.4541- 0.1686	خ
**0.4481 (0.09520)	**0.4672 (0.0858)	**0.2437 (0.07217)	**0.4328 (0.08919)	**0.4071 (0.1924)	ث
0.02028 (0.04212)	*0.08715 (0.05004)		**0.1061 (0.05175)	0.1514 (0.09315)	ث
			**0.3365 (0.1583)	**0.2523 (0.09554)	ت
					ص
	*0.2343 (0.1376)				ن
			**0.1028- (0.03425)		ق
**0.1164- (0.03762)	**0.1067- (0.03445)				ق
36 40.67	36 45.08	36 22.92	36 46.15	35 31.26	عدد المشاهدات معامل التحديد R ²

المصدر: الملحق رقم 2

يتبين من كل ما سبق أن تفسير التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تحتاج إلى إضافة متغيرات أخرى قد تكون اجتماعية ونفسية يصعب قياسها. ومما يؤيد ذلك أن فترة النمو السريع الأولى 60-1965 والفترة الثانية 1974-1983 قد تراكبتا مع الحماس الوطني للتخطيط الشامل في الفترة الأولى، وانتصار أكتوبر 1973 والانفتاح الاقتصادي والثقة في مناخ الاستثمار التي توافرت في الفترة الثانية. وفي جميع الحالات نجد أن هناك تقلبات شديدة في معدل النمو من سنة إلى أخرى مع عدم انتظامه. وكذلك فإن المتغيرات الاقتصادية المستخدمة عادة في تفسير معدل النمو نظريا، لم

تكن كافية لتفسير الجانب الأكبر من التنمية الاقتصادية للفترة موضع الدراسة. وقد كان معدل النمو طويل الأجل منخفضاً نسبياً عن المعدل الذى حققته الدول الآسيوية سريعة النمو. وهذا يشير إلى أننا نحتاج إلى مزيد من الدراسة لتفسير هذا النمو غير المنتظم، ربما تعتمد أساساً على العوامل النفسية والاجتماعية والسياسية والثقافية بدرجة أكبر.

خامساً - الخاتمة :

إن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى دولة ما يتوقف على عديد من المتغيرات التى نستطيع تحديد بعضها، إلا أن البعض الآخر غير محدد إلى الآن. كما أن العوامل التى تنجح فى رفع مستوى معدل النمو فى دولة ما قد لا تنجح فى دولة أخرى. ومن ناحية ثالثة لانعلم على وجه التحديد العناصر التى تفعل النمو المتسارع فى الدولة. ومن الشائع القول بأن زيادة إسهام القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادى.

وفى هذه الورقة حاولنا اختبار مدى صحة هذه الفرضية فى الاقتصاد المصرى للفترة 1960-2000، وقد تبين صعوبة قبول هذه الفرضية، إذ شاهدت سنوات من فترة سيطرة القطاع العام (1960-1973) نمواً مرتفعاً، وكذلك شاهدت بعض سنوات الفترة التى تزايد فيها نشاط القطاع الخاص (1974-2000) فترات نمو سريع وكذلك معدلات نمو منخفضة. وتشير نماذج الانحدار المقدر إلى أن العنصر الهام فى الاستثمار هو حجمة الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى وليس نسبة مساهمة القطاع الخاص فيه. كما إن استخدم المتغيرات الاقتصادية وحدها فى تفسير مستوى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لم يكن كافياً. ولذلك نحتاج إلى سلسلة بيانات أكثر دقة، فضلاً عن إجراء دراسات إضافية تدخل متغيرات اجتماعية وسياسية ونفسية وثقافية فى النماذج التى تحاول تفسير مستوى معدل النمو.

الملحق رقم 1 : البيانات الأساسية المستخدمة في الدراسة

Year* السنة	GDP_GR (م)	Private (خ)	Investment (شك)	Ininv (شع)	Inflation (ت)	Exp_GDP (ص)	GovExp_GDP (ن)	DCPS_GDP (ق م)	DCPBS_GDP (ق خ)
1961	4.9	69.6	16.2	18.35106	0.693607	19.19123	17.54626	22.56013	47.16094
1962	3.8	65.2	17.8	15.77901	-3.00308	15.79643	16.32518	23.62749	51.37405
1963	9.8	54.3	18.2	13.61816	0.746646	18.75371	18.8724	22.36719	54.13788
1964	9.3	52.9	18.9	10.68743	3.660983	18.96186	21.29237	20.63011	53.43706
1965	5.4	54.6	16.9	7.622704	14.839	18.56369	19.73803	18.29409	50.25798
1966	4.7	55.2	16	11.43825	9.036441	17.02039	20.05826	17.40238	51.46193
1967	2	53.7	13.8	10.14215	0.701897	17.29141	19.66949	16.81398	54.09165
1968	3.1	56.7	12.9	10.67831	-1.67576	12.19897	22.18713	18.09385	55.28658
1969	6.1	55.4	10.8	18.64802	3.40982	14.09496	23.92433	18.09873	53.25968
1970	42.3	56	14.6	10.82982	3.762899	14.77617	25.44598	16.84541	53.09483
1971	4.8	54.7	12.8	10.29046	3.140422	13.95567	25.63222	17.62982	55.97692
1972	4.3	54.8	11.2	9.769959	2.102363	13.3743	26.48522	16.67896	56.55382
1973	2.4	58	12.1	8.485108	5.112184	14.49631	27.84603	14.79915	55.14826
1974	8.8	59.4	16.6	9.872056	10.02432	21.20562	26.23302	17.08919	60.58843
1975	48.8	57.8	25.9	14.39601	9.669695	18.29718	24.82603	19.51514	74.01975
1976	9.2	55.7	21.5	20.58324	10.31742	16.47546	25.03187	19.09915	65.65748
1977	6.9	54.2	23.1	19.79928	12.73216	17.90499	20.66991	20.63758	62.4355
1978	10.7	51.9	30	17.59908	11.0781	19.88143	18.81836	20.4196	82.81039
1979	8.9	48.1	36.2	23.95695	9.904361	26.06012	16.50501	20.77371	79.80852
1980	16.8	50.2	36.4	31.02879	20.81922	27.93794	16.47705	15.16033	86.93599
1981	159.0	53.5	29	30.10419	10.31728	30.94461	16.5656	27.44053	104.7753
1982	6.3	55.7	29.2	40.48104	14.82301	26.32094	15.95371	29.94514	108.1528
1983	8	56.1	30.9	40.83751	16.07987	23.30836	15.74326	33.33885	112.0508
1984	7.3	56.7	31	39.45846	17.03637	20.15272	15.64068	34.28922	115.3623
1985	3.7	59.1	29.9	37.34325	12.10676	17.61502	15.13444	36.03616	118.1167
1986	3.9	63.9	27.5	39.05163	23.86429	13.67293	14.64277	40.04484	121.1835
1987	5.1	62.4	28.23755	34.40651	19.69359	12.56841	14.26464	34.642	105.94
1988	4.7	65.6	25.07663	51.80774	17.66349	17.37013	13.96104	33.90841	105.8062
1989	4.8	66.4	24.23372	45.45593	21.26187	17.96875	12.63021	31.87192	106.0096
1990	3.7	61.5	19.07088	40.80383	16.75637	20.08325	11.34235	30.58488	106.8003
1991	1.9	61.2	17.59579	42.54577	19.74854	27.46667	11.11111	27.1998	100.3058
1992	2.5	61.9	16.24226	33.31121	13.63742	28.39684	10.42416	26.19418	83.48545
1993	3.9	63.6	17.20906	33.53163	12.08979	25.49269	10.17165	27.86437	80.46372
1994	4.7	64.3	18.46591	40.93931	8.154231	22.57143	10.28571	32.14634	81.31116
1995	5	65.5	19.14267	46.93239	15.74223	22.54412	10.53922	37.04	81.76316
1996	5.3	68.6	20.01279	51.04378	7.187104	20.7585	10.37489	41.48404	83.23366
1997	5.7	70.7	21.89518	62.87857	4.625606	19.54741	10.18338	44.8886	83.50554
1998	1.4	74.9	24.07479	65.21207	3.872575	16.21434	11.30828	52.68131	92.57636
1999	14.5	73.1	24.57016	66.60192	3.079499	15.05202	11.60598	58.71749	98.12029

1961/1960

1961

*

:

:

: 2

	Model 1	Model 2	Model 3	Model 4	Model 5	Model 6
const	5.677**	5.622**	5.648**	5.866**	5.847**	5.708**
	(0.5382)	(0.5074)	(0.4976)	(0.4916)	(0.5642)	(0.5428)
d_Private خ	-0.4852**	-0.4860**	-0.4541**	-0.3761**	-0.4132**	-0.4057**
	(0.1878)	(0.1849)	(0.1686)	(0.1659)	(0.1837)	(0.1831)
d_Investment ث ك	0.4051*	0.4204**	0.4071**	0.4189**	0.3630	0.4024*
	(0.2050)	(0.1972)	(0.1924)	(0.1972)	(0.2148)	(0.2101)
d_Ininv خ	0.1558	0.1587	0.1514		0.1633	0.1719*
	(0.09761)	(0.09578)	(0.09315)		(0.1020)	(0.1014)
d_Inflation ت	0.2520**	0.2611**	0.2523**	0.2652**		
	(0.1036)	(0.09878)	(0.09554)	(0.09770)		
d_Exports_GR ص	-7.423	-7.894				
	(17.79)	(17.47)				
Dum	-0.7857				-2.149	
	(2.246)				(2.312)	
n	35	35	35	35	35	35
Adj. R ²	0.2718	0.2938	0.3126	0.2762	0.1765	0.1801

Standard errors in parentheses

* indicates significance at the 10 percent level; ** indicates significance at the 5 percent level

	Model 7	Model 8	Model 9	Model 10	Model 11	Model 12	Model 13
const	-6.773	-13.00	-7.586	-7.406	-4.257	0.7684	4.459**
	(5.266)	(7.928)	(5.697)	(5.776)	(9.838)	(1.612)	(2.055)
Investment	0.4328**	0.2979*	0.4480**	0.4380**	0.4275**	0.2437**	
	(0.08919)	(0.1503)	(0.09777)	(0.1006)	(0.1446)	(0.07217)	
Ininv	0.1061**	0.1479**	0.08296	0.07960	0.09240		
	(0.05175)	(0.06349)	(0.07716)	(0.07835)	(0.07507)		
Exp_GDP	0.1468	0.1860	0.1345	0.1306	0.09392		
	(0.1155)	(0.1297)	(0.1210)	(0.1226)	(0.1672)		
GovExp_GDP	0.3365**	0.2528	0.3537**	0.3591**	0.2721		
	(0.1583)	(0.2103)	(0.1659)	(0.1682)	(0.3073)		
DCPBS_GDP	-0.1028**	-0.02550	-0.1102**	-0.1086**	-0.1015**		
	(0.03425)	(0.07296)	(0.03906)	(0.03963)	(0.04787)		
DGamal		4.978					
		(4.077)					
DSaddat		4.390					
		(3.962)					
GDP_PCA			0.001912	0.001974			
			(0.004666)	(0.004724)			
Period				-1.093			
				(1.989)			
Investment_2							0.07444
							(0.09222)
N	36	36	36	36	23	36	34
Adj. R ²	0.4615	0.4522	0.4461	0.4324	0.4081	0.2292	-0.0107

Standard errors in parentheses

* indicates significance at the 10 percent level; ** indicates significance at the 5 percent level

	Model 14	Model 15	Model 16
const	-6.799	5.572**	3.636**
	(5.378)	(0.9777)	(1.090)
Investment	0.4336**		
	(0.09197)		
Invinv	0.1067*		
	(0.05359)		
Exp_GDP	0.1472		
	(0.1178)		
GovExp_GDP	0.3380**		
	(0.1633)		
DCPBS_GDP	-0.1031**		
	(0.03526)		
I_DY	-0.007831		
	(0.1473)		
Inflation		0.03793	
		(0.07942)	
InvInc			0.2167**
			(0.08935)
n	36	36	36
Adj. R ²	0.4429	0.0226	0.1224

Standard errors in parentheses

* indicates significance at the 10 percent level

** indicates significance at the 5 percent level

	Model 17	Model 18	Model 19	Model 20	Model 21	Model 22
const	5.744**	5.873**	4.067	6.069**	5.711**	5.912**
	(0.6010)	(0.5699)	(2.587)	(0.5874)	(0.5418)	(0.5537)
d_Investment	0.3431	0.4675*	0.3341	0.4042	0.4522*	0.3858
	(0.2708)	(0.2618)	(0.2592)	(0.2648)	(0.2466)	(0.2477)
d_Invinv	0.09251	0.1629	0.1179	0.1496	0.2315**	0.2188**
	(0.1095)	(0.1084)	(0.1070)	(0.1080)	(0.1069)	(0.1057)
d_GovExp_GDP	-0.01338	-0.02746	0.09968	-0.01763	-0.09844	-0.08934
	(0.4418)	(0.4166)	(0.4269)	(0.4132)	(0.3936)	(0.3876)
d_DCPBS_GDP	0.1115	0.1653	0.1806*	0.1856*	0.1532	0.1742*
	(0.1012)	(0.09868)	(0.1008)	(0.09926)	(0.09307)	(0.09294)
d_Trade	-0.02318	-0.07202		-0.07311	-0.1132	-0.1150
	(0.08045)	(0.07920)		(0.07853)	(0.07699)	(0.07582)
d_DCPS_GDP		-0.4560**	-0.3819*	-0.4794**	-0.3730*	-0.3961*
		(0.2123)	(0.2059)	(0.2114)	(0.2036)	(0.2011)
Exp_GDP			0.09785			
			(0.1332)			
Dum				-2.896		-3.027
				(2.381)		(2.226)
d_Private					-0.4054**	-0.4122**
					(0.1892)	(0.1863)
n	35	35	35	35	35	35
Adj. R ²	0.0313	0.1386	0.1299	0.1531	0.2366	0.2599

Standard errors in parentheses

* indicates significance at the 10 percent level

** indicates significance at the 5 percent level

	Model 23	Model 24	Model 25	Model 26	Model 27	Model 28	Model 29	Model 30	Model 31	Model 32	Model 33	Model 34
const	-0.3080	-2.082	7.992	9.071	11.87	5.416*	6.068**	5.887**	5.992**	6.151**	5.370**	5.949**
	(4.519)	(3.791)	(8.801)	(9.052)	(10.15)	(3.176)	(0.7195)	(0.5487)	(0.8015)	(0.7734)	(0.8931)	(0.5532)
Investment	0.4434**	0.4672**	0.4039**	0.3863**	0.3669**	0.4481**						
	(0.09231)	(0.08583)	(0.09863)	(0.1034)	(0.1088)	(0.09520)						
Invinv	0.07687	0.08715*	0.1442**	0.1329*	0.09893	0.02028						
	(0.05232)	(0.05004)	(0.06701)	(0.07002)	(0.08865)	(0.04212)						
GovExp_GDP	0.2404*	0.2343*	0.2129	0.2190	0.2069							
	(0.1389)	(0.1376)	(0.1374)	(0.1391)	(0.1419)							
DCPBS_GDP, ق	-0.1150**	-0.1067**	-0.1160**	-0.1227**	-0.1274**	-0.1164**						
	(0.03648)	(0.03445)	(0.03490)	(0.03679)	(0.03792)	(0.03762)						
Period	-1.222			-1.050	-1.433	-1.051	-0.8877					
	(1.664)			(1.659)	(1.781)	(1.714)	(1.266)					
Private			-0.1560	-0.1491	-0.1960							
			(0.1233)	(0.1250)	(0.1463)							
DCPS_GDP					0.07797							
					(0.1226)							
d_Investment							0.2739	0.3103	0.3972	0.3559	0.4271	0.4383*
							(0.2517)	(0.2395)	(0.2653)	(0.2553)	(0.5961)	(0.2222)
d_Invinv							0.06804		0.1046	0.1748		
							(0.1072)		(0.1240)	(0.1258)		
d_DCPBS_GDP							0.1254	0.1274				
							(0.09894)	(0.09520)				
D_Private										-0.5376		
										(0.3162)		
N	36	36	36	36	36	36	35	35	24	24	11	35
Adj. R ²	0.4425	0.4508	0.4613	0.4503	0.4387	0.4067	0.0760	0.1000	0.0414	0.1205	-0.0511	0.0784

Standard errors in parentheses; * indicates significance at the 10 percent level; ** indicates significance at the 5 percent level

المراجع

باللغة العربية

- العيسوي، ابراهيم 2007 "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما"، المكتبة الأكاديمية، الفصل الخامس.
- فوزي، سميحة، المغربل، نهال، 2004، "الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟" المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 96.
- وزارة التخطيط القومي، أغسطس 2000، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960 إلى عام 2000/99.

باللغة الانجليزية

- Ikram, K, 2006, **The Egyptian Economy, 1952-2000 : performance, policies, and issues**, Routledge
- Keynes, J.M., 1936, **The General Theory of Employment, Interest and Money**, New York.
- Kheir- El- Din, H. and Moursi, T., 2007, " Sources of Economic Growth and Technical Progress in Egypt: An Aggregate Perspective" in J. Nugent and H. Pesaran, eds. , **Explaining Growth in the Middle East**, Elsevier, pp. 197-236.
- Marx, K, 1909, **Capital**, Charles H. Kerr & C°
- Omran, M, 2004, "Performance consequences of privatizing state-owned enterprises: the effect of post- privatization ownership structure on firm performance." **Multinational Finance Journal**, Vol. 8, no. 1 & 2, pp.73-114.
- Omran, M, 2007, "Privatization, state ownership and bank performance in Egypt." Amsterdam. **World Development (2007)** Elsevier
- Schumpeter, J. A., 1934, **The Theory of Economic Development**, Cambridge, Mass. Harvard University Press
- Smith, A, 1776, **The Wealth of Nations**, The Modern Library edition 1973.
- Solow, R, 1957, "Technical Change and the Aggregate Production Function," **Review of Economics and Statistics**, vol.39, pp.312-320
- World Bank, 2007, **World Economic Indicators**, Washington.

USAID/TAPRII, 2007, Post Privatization Impact A: final report- a review of 17 companies. Report prepared by Lionel Knight. United States Agency for International Development and Technical Assistance for Policy Reform II, Cairo, Egypt.